Journal of Islamic Sciences (JIS) • Vol 6, Issue 6 (2023) • P: 34 - 16
https://journals.ajsrp.com/index.php/jis
ISSN: 2664-4347(Online) • ISSN: 2664-4339 (Print)

The disagreement reasons about belief in predestination between Ahl Al-Sunnah Wa'l-Jama'ah and those who oppose them (review & study)

Mr. Saad Ibrahim Abdullah Al Ahmed
College of Sharia and Fundamentals of Religion | King Khalid University | KSA

Received: 06/08/2023
Revised: 17/08/2023
Accepted: 18/09/2023
Published: 30/12/2023

* Corresponding author: 427saad@gmail.com

Citation: Al Ahmed, S. I. (2023). The disagreement reasons about belief in predestination between Ahl Al-Sunnah Wa'l-Jama'ah and those who oppose them (review& study). *Journal of Islamic Sciences, 6*(6), 16 – 34. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C060823

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research aimed to explain the reasons for the disagreement in belief in predestination between the Sunnis and the community, and the offenders who oppose them. The research used the descriptive analytical approach, and the researcher used the descriptive analytical approach. And God's exaltation of injustice, the ability and the unbearable assignment, and the actions of the servants, with a statement of the belief of the people of Sunnah and the community in every issue, and the sayings of those who oppose them in that issue. With absolute recognition of it, and their opponents confined themselves to some of the evidence that caused them to err by inferring those legal texts on these issues, and the teams differed in the matter of belief in predestination, so fatalism believes that the servants are forced to do their deeds, they have no power, will, or choice, and God alone is the Creator The actions of the servants, and the Mu'tazila believe that the actions of the servants are not created by God, but rather the servants are the creators of them, and the servant is independent of his work in will and power, and the Sunnis and the community agreed that the servants are commanded by what God commanded, and they forbid what God forbade, and they agree to believe in His promise and His threat that The Book and the Sunnah spoke of it, for people do not will except that God wills.

Keywords: belief, predestination, offenders, Sunnah.

أسباب الخلاف في الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة، والمخالفين لهم (عرض ودراسة)

أ. سعد بن إبراهيم بن عبد الله آل أحمد
كلية الشريعة وأصول الدين | جامعة الملك خالد | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف البحث إلى بيان أسباب الخلاف في الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة، والمخالفين لهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واشتمل البحث على موضوعات: مبدأ أهل السنة في الإيمان بالقدر واختلافهم مع باقي الفرق، وفي موضوع التحسين والتقبيح، وتنزيه الله عن الظلم، والاستطاعة والتكليف بما لا يطاق، وأفعال العباد، مع بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في كل مسألة، واستعرضت أقوال المخالفين لهم في تلك المسألة.

وبينت في بحثي هذا، المنهج الصحيح لأهل السنة والجماعة، والفهم السليم الذي يوضح أن منهج أهل السنة والجماعة تميز بالفهم السليم لمدلول النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والجمع بين أطرافها، مع التسليم المطلق بها، واقتصر المخالفين لهم على بعض الأدلة التي أوقعتهم في الخطأ بالاستدلال بتلك النصوص الشرعية على تلك المسائل، واختلفت الفرق في موضوع الايمان بالقدر فالجبرية يرون أن العباد مجبورون على أعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أفعال العباد، والمعتزلة يرون أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، والعبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، واتفق أهل السنة والجماعة على أن العباد مأمورون بما أمر الله به، منهيون عما نهى الله عنه، ومتفقون على الإيمان بوعده ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة، فالناس لا يشاؤون إلا أن يشاء الله.

الكلمات المفتاحية: الإيمان، القدر، أهل السنة، المخالفين

المقدمة

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مُضلّ له، ومن يُضللْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

{يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71)} [(1)].

إن للعقيدة دورها الهام في حياة المسلم، حيث إنَّها تمثل الأساس الذي يقوم عليه ذلك البناء المتكامل للدين الإسلامي الحنيف، فالإسلام بكافة أركانه وفروعه إنما يقوم على عقيدة التوحيد الخالص لله -سبحانه- قال تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ [(2)])، وقال سبحانه: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ)[(3)]، والإنسان بلا دِين يقربه من ربّه أشبه بالميّت قال تعالى: (أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا)[(4)].

ومن أبرز أركان الإيمان في عقيدة المؤمن ركن الإيمان بالقدر، فلا يكتمل الإيمان بدونه، لقوله تعالى:

(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[(5)]، وتواترت الأدلّة من السنة المطهرة على وجوب الإيمان بالقدر، منها حديث جبريل المشهور الذي رواه عبدالله بن عمر بن الخطاب عن أبيه -رضي الله عنهما- وفيه" قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرّه. قال: صدقت"[(6)]. ولذا فإن الإيمان بالقدر يُعد من أهم موضوعات العقيدة الجديرة بالبحث والدراسة، وهو ركن من أركان الإيمان، الذي يرتبط بحياة الناس وأحوالهم وما قد يصيبهم من أمور ونوازل، ولتصحيح الفهم الخاطئ لدى كثير من المسلمين لمسألة القدر، وتجنب الشبهات التي تثار حوله، وتكوَّن البحث من الإطار العام وشمل: المقدمة والمشكلة والأهمية، ثم الإطار النظري وفيه تمهيد، وفصلين اشتمل الفصل الأول منهما على مبحثين، واشتمل الفصل الثاني على مبحثين باثني عشر مطلباً، ثم جاءت الخاتمة، وقد عمدت في بحثي إلى تعريف الفرق التي وردت آرائها وناقشت الآراء وقمت بالرد عليها مع توضيح عقيدة أهل السنة، ولم أقم بتعريف الأعلام المشهورين، ولكن قمت بتعريف بعض الكتاب من غير ذوي الشهرة وذلك بشكل مختصر، كما قمت بكتابة رقم كل آية يتم الاستشهاد بها مع اسم السورة، وفي الأحاديث اعتمدت على كتب التخريج وأوردت رقم الحديث ومن أخرجه، هذا والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد المصطفى وآله الطيبين الطاهرين وصحابته الأكرمين وسلم تسليما كثيرا والله ولي التوفيق .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح الأسباب الكامنة وراء الخلاف في الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة والمخالفين لهم لدى الكثيرين ويحاول البحث الاجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما أهم أسباب الخلاف في الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة والمخالفين لهم؟

وتمت الاجابة عن السؤال الرئيسي من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم القدر؟ وما الفرق بين القضاء والقدر؟
- ما معتقد أهل السنة والجماعة والمخالفين لهم في باب الإيمان بالقدر؟
- ما أهم الفروق بين معتقد أهل السنة والجماعة ومخالفيهم في باب الإيمان بالقدر في مسائل: أفعال الله-التحسين والتقبيح-الصلاح الأصلح-الاستطاعة-تكليف ما لا يطاق-تنزيه الله عن الظلم-الإرادة-أفعال العباد بين التسيير والتخيير.
- ما أهم أسباب الخلاف في الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة، والمخالفين لهم؟

---

(1)-الأحزاب: 70، 71.

(2)-الأنعام: 162، 163.

(3) - النساء: 125.

(4) - الأنعام: 122.

(5)- القمر: 49.

(6)- رواه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان، رقم1. والترمذي: كتاب الإيمان باب ما جاء في وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان والإسلام، رقم 2610، وأبو داود: رقم 4695. والنسائي: رقم 9718.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من عدة جوانب أهمها:

الأهمية النظرية: إثراء المكتبة الدينية بشرح وتوضيح أحد أهم أركان الإيمان، وهو الإيمان بالقدر، والذي يعد ركيزة أساسية من ركائز عقيدة المؤمن حتى يكتمل إيمانه، إلى جانب التعرف على معتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان بالقدر، مع توضيح معتقد أشهر المخالفين لأهل السنة والجماعة في باب الإيمان بالقدر

الأهمية التطبيقية: يسهم البحث في تقديم أدلة ترد شبهات المخالفين لأهل السنة والجماعة في باب الإيمان بالقدر.

وتوضيح أهم أسباب الخلاف في باب الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة والمخالفين لهم.

ويبين البحث للمهتمين والباحثين في مجال الايمان بالقدر أهم الفروق بين معتقد أهل السنة والجماعة ومخالفهم في باب الإيمان بالقدر، وقد يفيد البحث الدارسين والباحثين في أركان الإيمان وخصوصاً الإيمان بالقدر.

منهج البحث:

لقد استخدمت في بحثي المنهج الوصفي التحليلي لعرض معتقد أهل السنة والجماعة، ورد شبهات المخالفين لهم من الفرق الأخرى ومناقشة آرائهم، مع التعريف بتلك الفرق والاستشهاد بأقوالهم من كتبهم الخاصة التي وردت في باب الإيمان بالقدر، وعمدت إلى مناقشة أهم الفروق بين معتقد أهل السنة والجماعة ومخالفيهم في باب الإيمان بالقدر، ورد شبهات المخالفين، ومناقشة أهم أسباب الخلاف بين أهل السنة والجماعة والمخالفين لهم)، لكنني لم أعرف الأعلام، وذكرت أقوال الفرق من كتبهم الخاصة بهم، وذكرت اسم كل آية من الآيات التي استشهدت بها، وذكرت رقم الآية وفي أي سورة وردت.

الدراسات السابقة:

دراسة القثامي.(1428). الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر (عرضا ونقدا)، وهدفت لعرض آراء وشبهات مخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر، وموقف أهل السنة والجماعة منهم، ومناقشة الأدلة النقلية التي استدلوا بها واشتملت الدراسة على موضوعات: الحكمة والتعليل، التحسين والتقبيح العقليان، تنزيه الله عن الظلم، الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق، الإرادة والرضا والمحبة، أفعال العباد، الطبع والختم والهدى والضلال، الرزق والأجل، ثم بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في كل مسألة، وأقوال المخالفين لهم في تلك المسألة ثم عرض لما وقفت عليه من شبهات ومناقشتها، وتوصلت الدراسة إلى تميز منهج أهل السنة والجماعة بالفهم السليم لمدلول النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والجمع بين أطرافها، مع التسليم المطلق، والانقياد التام، واقتصار المخالفين لهم على بعض الأدلة دون بعض مما أوقعهم في الخطأ بالاستدلال بتلك النصوص الشرعية على تلك المسائل.

دراسة رفعة العنزي.(1428هـ)، بعنوان: "مسألة القضاء والقدر عند الرازي في كتابه الأربعين (عرض ونقد)"، وهدفت الدراسة إلى المساهمة في نقد كتب المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد وبيان مدى عوارها، وبيان قول السلف الصالح في مسألة القضاء والقدر وتوضيحه للناس، وتوضيح منهج الأشاعرة في هذه المسألة وشبهاتهم العقلية التي قدموها على النقل، مع بيان منهج الرازي كتابه الذي يتسم بالمنطق والفلسفة والحجج العقلية، واتبعت الباحثة منهج الاستقراء والاستنباط، وتوصلت الباحثة إلى أن الرازي صاحب معتقدات عديدة في مؤلفاته، ولكنه في هذا المؤلف مثل مذهب الأشاعرة، وغلب على منهج الرازي في هذا الكتاب المنهج الفلسفي المنطقي، فوجد أنه نادرا ما يستشهد بالآيات والأحاديث النبوية، إلى جانب قوله بالتحسين والتقبيح الشرعي ونفيه للعقلي، وقوله بعدم جواز الحكمة والتعليل في أفعال الله، وقوله بالجبر في مسألة خلق أفال العباد، وان الإنسان لا قدرة له على فعله استقلالاً، كما توصلت الدراسة إلى أن المنهج الحق في مسألة القضاء والقدر وسائر مسائل الاعتقاد هو ما كان عليه سلف الأمة الصالح المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

دراسة "الجوهرة بنت عبدالله آل الشيخ"، بعنوان: القدر عند المعتزلة" (عرض ونقد)، وهي رسالة ماجستير، بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، جامعة الملك سعود، واقتصر البحث على نبذة تاريخية لبداية القول بالقدر في الإسلام وبيان مفهومه عند المعتزلة .مع التصدي لبعض المسائل المتعلقة به: كالتحسين والتقبيح و الاستطاعة وغيرها، مع نقد ذلك كله في ضوء منهج أهل السنة والجماعة، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي المقارن، حيث تتبعت الدراسة ما كتبه المعتزلة، وما كُتب عنهم في مسائل القدر، وتوصلت الدراسة إلى أن أول من قال بالقدر في الإسلام هو معبد الجهني، ثم أخذه عنه غيلان الدمشقي، فكان هؤلاء وأتباعهم يسمون القدرية الأولى، ثم جاء بعدهم المعتزلة، والقدر عند المعتزلة هو إقدار العباد على الفعل فقط دون المشيئة والخلق، فهم ينفون المرتبتين الثالثة والرابعة للقدر بخلاف أهل السنة، كما العباد عند المعتزلة هم خالقي أفعالهم، بقدرتهم واختيارهم، وليس لقدرة الله ومشيئته فيها أي تأثير.

التعقيب على الدراسات السابقة: اتفق البحث الحالي مع دراسة القثامي.(1428). التي هدفت للبحث في الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر (عرضا ونقدا)، وهدفت لعرض آراء وشبهات مخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر، وموقف أهل السنة والجماعة منهم، واتفق جزئياً مع دراسة "رفعة العنزي التي هدفت إلى المساهمة في نقد كتب المخالفين لمنهج

أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد وبيان مدى عوارها ولكنها اقتصرت على معتقد ورؤية الرازي في كتابه الأربعين، كما اتفق البحث بشكل جزئي مع دراسة "الجوهرة بنت عبدالله آل الشيخ"، التي عرضت نبذة تاريخية لبداية القول بالقدر في الإسلام وبيان مفهومه عند المعتزلة، مع التصدي لبعض المسائل المتعلقة به: كالتحسين والتقبيح و الاستطاعة وغيرها وهدف البحث الحالي إلى دراسة أسباب الخلاف في الإيمان بالقدر بين أهل السنة والجماعة، والمخالفين لهم واتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي متفقاً مع دراسة القثامي.(1428). واختلف مع دراسة "رفعة العنزي التي اتبعت، منهج الاستقراء والاستنباط، ودراسة "الجوهرة بنت عبدالله آل الشيخ"، التي اتبعت المنهج الاستقرائي المقارن واستفاد البحث من الدراسات السابقة في الاطلاع على أسباب اختلاف الفرق في الإيمان بالقدر، ومناقشتها، وتوضيح أدلة كل منهم.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة كما يلي:

المقدمة: واشتملت على ما تقدم.

التمهيد: وفيه تعريف القدر.

المبحث الأول: الفرق بين القضاء والقدر.

المبحث الثاني: مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: مذاهب الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر والرد عليهم.

المبحث الرابع: أسباب الخلاف بين أهل السنة والجماعة، ومخالفيهم في الإيمان بالقدر.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

التمهيد:

إن من أهم المسائل العقائدية التي اشتد فيها الخلاف وطال فيها الجدال مسألة القدر، حيث اتخذت كل فرقة قولا فيه واستدلت على أقوالها بأدلة نقلية وعقلية، فجاء البحث لمناقشة هذه الأقوال والرد عليها، وبيان أوجه بطلانها وعرض أقوال أهل السنة في ذلك.

التعريف بالقدر:

القدر لغةً: هو القضاء والحكم وهو ما يقدّره الله عز وجل من القضاء والحكم به من الأمور. جاء في لسان العرب لابن منظور: "القدر القضاء الموفق. يُقال: قدر الإله كذا تقديرًا، وإذا وافق الشيءُ الشيءَ قلت: جاءه قدره. ابن سيده: القدر، والقدر القضاء، والحكم وهو ما يقدره الله عز وجل من القضاء، ويحكم به من الأمور، قال الله عز وجل: (إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ)[7]؛ أي: الحكم"[8].

وجاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي: قدّرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها أقدُره بالكسر والفتح قدْرًا وقدَرًا إذا أحطت بمقداره"[9].

اصطلاحًا: وردت له عدة تعريفات، منها:

1- قال النووي: "واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن الله -تبارك وتعالى- قدر الأشياء في القِدم، وعلم -سبحانه وتعالى- أنها ستقع في أوقات معلومة عنده -سبحانه- وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى".[10]

وقد سُئل أحمد بن حنبل عن القدر فأجاب بقوله: "القدر قدرة الله على العباد".[11]

وعرّفه ابن حجر بقوله: "المراد أن الله -تعالى- علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته".[12]

- وعرّفه الشيخ عبدالرحمن المحمود[13]: "هو تقدير الله الأشياء في القدم، وعلمه سبحانه بأنها ستقع، وكتابته لها، ومشيئته لها، ووقوعها حسب ما قدرها".[14]

(7)- القدر: 1.

(8)- ابن منظور: لسان العرب مادة (قدَر)، (74/5).

(9) - الفيروز آبادي: القاموس المحيط، (ص: 591).

(10) - النووي: شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، 1981م، (154/أ).

(11) - مسائل ابن هانئ، ت: زهير الشاويش، ط1، المكتب الإسلامي، 1400هـ، (155/2).

(12)- ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (118/1).

ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ أن القدر يشمل أمرين، هما:

أولاً: علم الله الأزلي بوجود ما شاء أن يوجده، وصفاته التي يريد إيجادها، وكتابته كل ذلك في اللوح المحفوظ بكلماته.

ثانياً: "إيجاد ما قدر الله إيجاده على النحو الذي سبق علمه وجرى به قلمه، فيأتي الواقع المشهود مطابقًا للعلم السابق المكتوب[15]".

المبحث الأول: الفرق بين القضاء والقدر

الفرق بين القضاء والقدر من حيث اللغة: فرّق بينهما الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- من حيث اللغة بقوله: "القدر في اللغة بمعنى: التقدير، قال تعالى: (إنّا كل شيءٍ خلقناهُ بقدر)[16]، وقال تعالى: (فقدرنا فنعم القادرون)[17]، وأما القضاء؛ فهو في اللغة: الحكم"[18] الفرق بينهما من حيث الاصطلاح: نظرًا لأنه لم يرد قول ثابت بنص في الكتاب أو السنة في التفريق بين القضاء والقدر؛ فقد اختلف العلماء في ذلك، وانقسموا إلى فرق ثلاث:

الفريق الأول: قالوا: "إنه لا فرق بين القضاء والقدر، فكل واحد منهما في معنى الآخر فلا دليل على التفريق بينهما في الشرع"[19]

ومن ذلك ما قاله الخطابي[20]: "إنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه"[21].

الفريق الثاني: "قالوا بالتوقف حيث امتنع التفريق بصريح الأدلة من الكتاب والسنة وعليهما المعول في ما شأنه التوقف"[22].

الفريق الثالث: قالوا بوجود فرق بينهما، لكنهم اختلفوا في التمييز بينهما على أقوال:

القول الأول: قول أبي حامد الغزالي أن هناك بالنسبة لتدبير الله وخلقه ثلاثة أمور:

1- الحكم: وهو التدبير الأول الكلي والأمر الأزلي.
2- القضاء: وهو الوضع الكلي للأسباب الكلية الدائمة.
3- القدر: وهو توجيه الأسباب الكلية بحركاتها المقدرة المحسوبة إلى مسبباتها المعدودة المحدودة بقدر معلوم لا يزيد ولا ينقص"[23]

القول الثاني: ما نقله ابن حجر عن بعض العلماء بأن القضاء: "الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر: الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل"[24].

القول الثالث: قول الراغب الأصفهاني: "إن القضاء من الله -تعالى- أخص من القدر؛ لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد للكيل والقضاء بمنزلة الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر لما أراد الفرار من الطاعون بالشام": أتفر من القضاء؟" قال: أفر من قضاء الله إلى قدر الله"[25].

---

(13) - عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود من أل سلمي من بني تميم ولد في مدينة البكيرية من القصيم سنة 1954م ودرس فيها المرحلة الابتدائية. ثم درس في المعهد العلمي في البكيرية الذي أنشئ في العام الذي تخرج فيه من الابتدائية، وأكمل دراسته في كلية الشريعة في الرياض، من مؤلفاته: اسمه تعالى السميع، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، القضاء والقدر.

(14)- المحمود: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، (ص: 68).

(15) - الأشقر، القضاء والقدر(22/1)

(16) - القمر: 49.

(17)- المرسلات: 23.

(18)- ابن عثيمين: شرح العقيدة الواسطية، (187/2).

(19) - عبدالرحمن المحمود: القضاء والقدر، (ص: 40-41).

(20) - الخطابي: هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي أبو سليمان، من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الإمام العلامة الحافظ اللغوي، له من المصنفات: شرح الأسماء الحسنى، الغنية عن الكلام وأهله وغيرها، توفي سنة (388ه)، انظر: وفيات الأعيان (214/2)، تذكرة الحافظ (1018/3).

(21) - الخطابي: معالم السنن، (323/4)

(22) - الراغب الأصفهاني: المفردات في علوم القرآن، (ص: 407).

(23) - أبي حامد الغزالي: الأربعين في أصول الدين، (ص: 24)

(24) - ابن حجر: فتح الباري، (149/11).

(25) - أخرجه البخاري، كتاب الطلب، (21/7). ومسلم، كتاب السلام، (1740/4)

القول الرابع: ومنها ما ذكره بعض العلماء؛ من أن القضاء هو ما يتحقق وقوعه، أما القدر فهو مما يمكن توقف إنفاذه، فيكون القدر بمثابة العلم الأزلي والقضاء المشيئة النافذة[26]

القول الخامس: قول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- بأن "التقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه. وأما القضاء: فهو ما قضى به الله تعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وعلى هذا يكون التقدير سابقًا"[27].

التعليق على الأقوال السابقة: من خلال الأقوال السابقة يلاحظ أن الذين فرقوا بينهما ليس لهم دليل واضح من الكتاب والسنة، وأن إطلاق أحدهما يشمل الآخر، وهذا يوحي بأنه لا فرق بينهما في الشرع، أن هذا الخلاف لا ينبني عليه كثير فائدة، فالمهم الإيمان بالقدر.

أهمية الإيمان بالقدر: للإيمان بالقدر منزلته الكبيرة في عقيدة المؤمن، فالإيمان به واجب على كل مؤمن موحد بالله-تعال- إذ أنه أحد أركان الإيمان الستة؛ الواردة في قول النبي صلى الله عليه وسلم" الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره"[28]، وفي قوله تعالى: (إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر)[29]؛ قال ابن كثير: "فهذا نص من المولى تعالى على أن جميع المخلوقات إنما تحقق وجودها وفقًا لما قدره تعالى بشأنها"، وقوله تعالى: (وكان أمر الله قدرًا مقدورًا)[30]، وقوله تعالى: (وكل شيءٍ عنده بمقدار)[31]، وفي حديث جبريل السابق، "الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره"[32]، ما رواه جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه"[33]، وما رواه علي -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، وبالبعث، ويؤمن بالقدر"[34]، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة، وقد أجمع علماء الأمة على وجوب الإيمان بالقدر، وترجع أهمية الإيمان بالقدر إلى ارتباطه مباشرة بالله تعالى، فهو مبني على المعرفة الصحيحة لذاته -تعالى- وأسمائه الحسنى وصفات الكمال الواجبة له، كما أن خلق الكون ونشأته وخلق الكائنات والإنسان، كل ذلك مرتبط بالإيمان بالقدر، والإنسان يعيش ما شاء الله له أن يعيش في حياة متقلبة بين (الصحة والسقم، والغني والفقر، والقوة والضعف...إلخ.). ولا يقين للإنسان تجاه هذه الأمور المتباينة إلا بالعقيدة الصحيحة، وعلى رأسها الإيمان بالقدر[35]، ويعتبر الإيمان بالقدر اختبار لمعرفة قوة إيمان العبد بربه - عز وجل-، وما يترتب على ذلك من يقين صادق بالله، فلا يثبت على الإيمان الصحيح واليقين القاطع إلا من عرف الله بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، مسلمًا الأمر لله، مطمئن النفس، واثقًا بربه، فلا تجد الشكوك والشبهات إلى نفسه سبيلا، ولذا كان الإيمان بالقدر أهميته الكبرى بين بقية أركان الإيمان، فإن الباعث الحق على الإيمان بالقدر هو الموجب لذلك من الرضا بربوبيته تعالى متصفًا بأسمائه الحسنى وصفاته العليا[36].

قال ابن عباس(رضي الله عنه وعن أبيه)" "القدر نظام التوحيد، فمن وحّد الله تعالى فآمن بالقدر، فهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن وحّد الله وكذّب بالقدر؛ فإن تكذيبه بالقدر نقضٌ للتوحيد"[37].

المبحث الثاني: مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر

ينبع معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر من معين الكتاب والسنة بعيدًا عن الإفراط والتفريط، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين

(26) - الراغب الأصفهاني: المفردات، ص407

(27)- ابن عثيمين: شرح العقيدة الواسطية، (187/2).

(28)- أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان، (157/1).

(29)- القمر: الآية (49).

(30)- الأحزاب: الآية (38).

(31)- الرعد: الآية (8).

(32) - أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان، (157/1).

(33) - رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، رقم (2144).

(34)- رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، رقم (2145).

(35)- عبدالرحمن المحمود: القضاء والقدر، (ص: 83-85).

(36)- ابن القيم: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، (181/2).

(37) - أخرجه الطبراني في كتاب المعجم الأوسط، باب من اسمه خير، الرقم: 3573، (46/4).

وذكره الهيثمي في مجمع الزواد ومنبع الفوائد، باب الإيمان بالقدر، رقم: 11835، (7 /404)، وقال: الحديث ضعيف، وأورده الآجري في الشريعة: ص215

والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان[38]"، ويعتقد أهل السنة والجماعة أن الإيمان بالقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان، وأنه لا يتم إيمان أحد إلا به. لما مر من حديث جبريل.

وأن القدر سر الله في خلقه، فما بينه لنا علمناه وآمنا به، وما غاب عنا سلّمنا به وآمنا. قال بعض علماء السلف: "إن الله علم علمًا يعلمه العباد، وعلم علما لم يعلمه العباد، وإن القدر من العلم الذي لم يعلمه العباد.[39]"، فلا يجوز للعبد منازعة ربه في أفعاله وأحكامه بعقله القاصر، قال تعالى: (لا يُسألُ عمَّا يفعلُ وهم يُسألون) [40]، ولا بد من التصديق الجازم بأن كل ما يقع في هذا الكون يجري بتقدير الله -تعالى- ومشيئته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وأنه -سبحانه- ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئًا إلا هو قادر عليه، وأنه -سبحانه- يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون[41]"، وقال الإمام الصابوني[42] (ت: 449هـ): " ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله -عز وجل- مريد لجميع أعمال العباد خيرها وشرها، ولم يؤمن أحد إلا بمشيئة الله، ولو شاء لجعل الناس أمة واحدة، ولو شاء ألا يُعصى ما خلق إبليس؛ فالإيمان بالقدر يشمل الإيمان بعلم الله الشامل المحيط، وبكتابة الله في اللوح المحفوظ لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة، والإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته التامة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، والإيمان بأن الله هو الخالق وحده لا شريك له في خلقه، وهذا لا يتعارض مع أن للعبد مشيئة واختيارًا بها تتحقق أفعاله، وأن هذه المشيئة غير خارجة عن قدرة الله ومشيئته، فهو الذي منح العبد ذلك وجعله قادرًا على التمييز والاختيار كما قال تعالى: (لمن شاءَ منكم أن يستقيم)[43]، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " أن الله خالق كل شيء، وربه، ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد، وغير أفعال العباد"[44]. فلا حجة للعبد فيما تركه من الواجبات، أو اقترفه من المعاصي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا حجة لأحد على الله في واجبٍ تركه، ولا محرمٍ فعله، بل لله الحجة البالغة على عباده"[45].

مراتب الإيمان بالقدر: الإيمان بالقدر يقوم على أربعة أركان تُسمى مراتب القدر، ولا يتم الإيمان مراتب القضاء والقدر، التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر؛ وهي أربع مراتب هي[46]:

1- مرتبة العلم: وهو علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها، والإيمان بأن الله عالم بكل شيء جملة وتفصيلا، أزلا، وأبدًا، فعلمه محيط بما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض. وأن الله قد علم جميع خلقه قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون بعلمه القديم، فعلم أرزاقهم، وآجالهم، وأقوالهم، وأعمالهم، وجميع حركاتهم، وسكناتهم، وأهل الجنة، وأهل النار[47]، بدليل قوله تعالى: (هو اللهُ الذي لا إلهَ إلا هُوَ عالم الغيبِ والشهادة هوَ الرحمن الرحيم)[48] وقوله تعالى: (وأنّ اللهَ قد أحاطَ بكل شيءٍ عِلمًا)[49]، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: سُئل النبي عن أولاد المشركين، فقال: "الله أعلم بما كانوا عاملين"[50].

2- مرتبة الكتابة: وهي الإيمان بأن الله كتب ما سبق به علمه من مقادير جميع الخلائق في اللوح المحفوظ، بدليل قوله تعالى: (ألمْ تعلمْ أنّ اللهَ يعلمُ ما في السماءِ والأرضِ إنّ ذلك في كتابٍ إنّ ذلك على الله يسير)[51]، وقوله تعالى: (وكلَّ شيءٍ أحصيناهُ في إمامٍ مُبينٍ)[52]، وقوله تعالى:

(38) - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (448/8).

(39)- أخرجه بن عبد البر: في جامع بيان العلم وفضله، (132/2)، رقم (1804).

(40)- الأنبياء: الآية (23). (40)

(41)- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (450/8).

(42) - الصابوني: عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (ص: 85-86).

(43)- التكوير: الآية (28).

(44)- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (452/8).

(45)- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (452/8).

(46)- ابن القيم الجوزية: شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل: (ص: 133).

(47) – عبد الرحمن المحمود: القضاء والقدر، (ص: 55).

(48) - الحشر: 22

(49)- الطلاق: 12.

(50) - أخرجه البخاري: رقم (6597).

(51) - الحج: 70.

(52) - يس: 12

(لولا كتابٌ من اللهِ سبَقَ لمسّكم فيما أخذتُم عذابٌ عظيمٌ)[53]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن تُخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة"[54]، وقد أجمع الصحابة، والتابعون، وعلماء الأمة على أن كل كائن إلى يوم القيامة هو مكتوب في أم الكتاب[55]

3- مرتبة الإرادة والمشيئة:

وهي الإيمان بأن كل ما يجري في هذا الكون فهو بمشيئة الله سبحانه وتعالى؛ فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يخرج عن إرادته شيء، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حركة، ولا سكون، ولا هداية، ولا إضلال إلا بمشيئته، بدليل قوله تعالى: (ولا تقولنّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غدًا إلا أن يشاء اللهُ)[56]، وقوله تعالى: (وما تشاؤون إلا أنْ يشاء اللهُ ربُّ العالمين)[57]، وقوله تعالى: (من يشأِ اللهُ يُضللْهُ ومن يشأ يجعلهُ على صراطٍ مستقيمٍ)[58]، وقال صلى الله عليه وسلم: إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء"[59]، وقد أجمعت الأمة ثبوت هذه المرتبة، وقد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقل والبيان[60].

4- مرتبة الخلق: وهي الإيمان بأن الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون شيء إلا وهو خالقه، بدليل قوله تعالى: (اللهُ خالِقُ كل شيء)[61]، وقوله تعالى: (واللهُ خلَقَكم وما تعملون)[62]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ الله يصنع كل صانع وصنعته"[63]، وقد أجمعت الأمة على ثبوت هذه المرتبة، ودلّت عليها الكتب السماوية، وأجمع عليها الرسل -عليهم الصلاة والسلام- واتفقت عليها الفِطَر القويمة، والعقول السليمة[64].

المبحث الثالث: مذاهب الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر والرد عليهم

أولاً: الإيمان بالقدر عند المعتزلة والرد عليهم:

المعتزلة: هي فرقة نشأت ما بين سنة 105هـ-110هـ، حين انفصل واصل بن عطاء عن الحسن البصري، حين خالف الحسنَ في حكم مرتكب الكبيرة وزعم أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، فسُمي هو ومن تابعه المعتزلة؛ لاعتزالهم الحسن، وقول الأمة في حكم مرتكب الكبيرة وزعمهم أن صاحب الكبيرة قد اعتزل الكافرين والمؤمنين[65].

يرى المعتزلة إقدار الله العباد على الفعل وإعلامهم به مع علمه بأفعالهم؛ فهم ينسبون إرادة الفعل وخلقه للعباد أنفسهم دون الله. قال القاضي عبدالجبار[66]: "اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال إن الله -سبحانه- خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه، أحالوا حدوث فعل من فاعلين"[67] فالعقل عندهم مقدم على النقل، فالمعتزلة تنفي مرتبتي القدر الثالثة والرابعة، وهما (المشيئة، والخلق) عن الله وتثبيتها للإنسان، بل إن الغُلاة من المعتزلة أنكروا مرتبتي (العلم، والكتابة)، وقدرة الله على أفعال العباد، لذلك يُسمَون مجوس هذه

(53)- الأنفال: 68.

(54) - رواه مسلم: رقم (2653).

(55) - ابن القيم: شفاء العليل، (ص: 133).

(56) - الكهف: 23-24.

(57) - التكوير: 29.

(58) - الأنعام: 39.

(59) - رواه مسلم، رقم (2655).

(60)- ابن القيم: شفاء العليل، (ص: 92).

(61) - الزمر: 62.

(62) - الصافات: 96.

(63) - أخرجه البخاري: في خلق أفعال العباد، رقم (25).

(64) - ابن القيم: شفاء العليل، (ص: 108).

(65) - انظر الفرق (ص: 20-21)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة، (ص: 283).

(66) - القاضي عبد الجبار الهمذاني: هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبدالله الهمذاني الأسد آبادي، القاضي، ولد سنة (320هـ) على الأرجح، وتوفي سنة (415هـ)، وكان أشعريًا ثم انتقل إلى الاعتزال، وله كتب: شرح الأصول الخمسة، والمغني في أبواب التوحيد والعدل. انظر الأعلام للزركلي (47/4).

(67) - القاضي: المغني في أبواب التوحيد والعدل (3/8).

الأمة، لأنهم جعلوا مع الله شركاء في الخلق وهم العباد، وإن كان هدفهم تنزيه الله عن خلق البشر، فهم في ذلك شابهوا المجوس القائلين بإلهين في الكون: إله النور وهو خالق الخير، وإله الظُلمة وهو خالق الشر[68]، ويقول شيخ الإسلام عن هؤلاء الغلاة: "وأما الإقرار بتقدم علم الله وكتابته لأفعال العباد، فهذا لم ينكره إلا الغلاة من القدرية وغيرهم"[69]، ويرد عليهم بأن العباد قد يفعلون المعاصي وأفعال الشرك، فكيف يريدها الله ويفعلها لهم ثم يحاسبهم عليها!

ثانياً-الإيمان بالقدر عند الجبرية والرد عليهم:

يرى الجبرية أن العبد لا قدرة له البتة على الفعل، وإنما هو مجبور على فعله، وحركته في الفعل بمثابة حركة النباتات والجمادات، ومن هنا فإنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ لأن العبد مجبور على فعله لا حول له ولا قوة[70].

فمذهبهم أن العبد مسلوب الإرادة والاختيار لأفعاله، مثله مثل حركة الرعد والرياح، وزعموا أن الله عز وجل مع أنه هو الذي جبر الإنسان على فعله ورغمًا عنه، ومع ذلك فإن الله يعذبه بنار جهنم مع أن الفعل هو نفسه فعل الله فيه[71]، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى(وربك يخلق ما يشاءُ ويختار ما كان لهم الخيَرَةُ سبحان الله وتعالى عما يشركون)[72]

إن الآيات التي ظاهرها نفي الفعل عن العبد، كقوله تعالى: (وما رميتَ إذْ رميتَ ولكنَّ الله رمى)[73]، ويرد عليهم بأن ما شاء الله فهو كائن، شاء العبد ذلك أو لم يشأ، فالعبد له مشيئة، ولكنها تحت مشيئة الله –تعالى، وأما استدلالهم بالآية (وربك يخلق ما يشاءُ ويختار ما كان لهم الخيَرَةُ سبحان الله وتعالى عما يشركون) فالآية تتعلق بنفي الخيرة في الخلق، ولا تنفي قدرة العبد على الفعل، واستدلالهم بآية (وما رميتَ إذْ رميتَ ولكنَّ الله رمى)، مردود، ففي الآية الأولى إنما صح نفي القتل عنهم؛ لأنه حصل بأمور خارجة عن قدرتهم المعتادة، مثل إنزال الملائكة، وإلقاء الرعب في قلوبهم، وكذلك نفي الرمي عنه؛ لأنه لم يكن في قدرته أن التراب يصيب أعينهم كلهم، ويرعب قلوبهم، فالرمي الذي جعله الله خارجًا عن قدرة العبد المعتادة هو الذي نفاه عنه[74]، ولو كان الاحتجاج بهذه الآية سائغًا على قول الجبرية لكن يصح أن يقال للماشي: ما مشيت ولكن الله مشى، ويقال للراكب: ما ركبت ولكن الله ركب، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب والصائم والمصلي ونحو ذلك، وطرد ذلك يستلزم أن يقال للكافر ما كفر إذا كفرت ولكن الله كفر!!، ومن قال مثل هذا: فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين[75]

المبحث الرابع: أسباب الخلاف بين أهل السنة والجماعة، ومخالفيهم في الإيمان بالقدر

أولاً: أفعال الله بين السلف والمخالفين

إن هذه المسألة من أجلّ مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر بالشرع والقدر[76]، وقد وقع الخلاف في مسألة تعليل أفعال الله على أقوال:

القول الأول: قول من نفى الحكمة وأنكر التعليل وهؤلاء يقولون: إن الله تعالى خلق المخلوقات، وأمر المأمورات، لا لعلة ولا لداعٍ ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة، وصرف الإرادة[77].

ومن الذين قالوا بهذا المذهب:

1- الأشاعرة الذين قالوا "لا يجوز تعليل أفعاله تعالى بشيء من الأغراض والعلل الغائية، ووافقهم على ذلك جهابذة الحكماء وطوائف الإلهيين"[78].

(68) - انظر المعتق: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (ص: 170)، والوصيفي: القضاء والقدر عند السلف، (ص: 87). وانظر: الحمد: الإيمان بالقضاء والقدر، ص(173-174).

(69)- ابن تيمية: مجموع فتاوى (817/4).

(70) - لوامع الأنوار، (306/1).

(71) – عبد القادر البغدادي: الفرق بين الفِرَق، (ص: 158).

(72) - القصص: 68.

(73) - الأنفال: 17.

(74) - أنظر مجموع الفتاوى (18/8).

(75) - مجموع الفتاوى (331/2).

(76) - ابن القيم الجوزية: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، (42/2).

(77) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 245).

(78) - الإيجي: المواقف في علم الكلام، (202/8).

2- الجهمية الجبرية الذين ينفون الحكمة والتعليل، ولا يثبتون إلا مجرد المشيئة، فكان الجهم وأتباعه، ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمره، أو أن يكون له رحمة، ويقولون إنما فعل بمحض مشيئة لا رحمة معها.[79]

القول الثاني: يرى أن الله فعل المفعولات وخلق المخلوقات، وأمر بالمأمورات لحكمة محدودة، ولكن هذه الحكمة مخلوقة، منفصلة عنه، لا ترجع إليه، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم.

يقول القاضي عبدالجبار الهمذاني: "إن الله -سبحانه- ابتدأ الخلق لعلة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعلة، لما فيه من إيهام أنه خلقهم عبثًا، لا لوجه تقتضيه الحكمة بما لا نهاية له، وذلك -أي نقص من يفعل لا لغرض- ظاهر في الشاهد، لأن الواحد إذا أراد النيل من غيره قال عنه: إنه يفعل الأفعال لا لعلة ولا لمعنى، فيقوم هذا القول مقام أن يقول: إنه يعبث في أفعاله، وإذا به في المدح يقول: إن فلانًا يفعل أفعاله لعلة صحيحة، ولمعنى حسن"[80].

القول الثالث: قول من يثبت حكمة وغاية قائمة ذاته تعالى، ولكن بجعلها قديمة غير مقارنة للمفعول. وهو قول عبدالله بن كلاب[81] ومن وافقه[82].

القول الرابع: قول أهل السنة وجمهور السلف، وهو قول سائر الطوائف من الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام وغيرهم، أن لله حكمة في كل ما خلق، بل له في ذلك حكمة ورحمة. فهو يفعل لحكمة يعلمها هو.

ويلاحظ مما سبق أن الخلاف في موضوع تعليل أفعال الله ارتبط بالخلاف في القدر فمن نفى التعليل والحكمة في أفعال الله، دفعه ذلك إلى سلب العباد مشيئتهم، وإلى الزعم بأنهم مجبورون على أفعالهم، وليسوا فاعلين لها كما فعلت الجهمية، والأشاعرة، أما أهل السنة فلم يلزمهم لازم من هذه اللوازم الباطلة، ولذلك جاء مذهبهم وسطًا في باب القدر، فإثباتهم للتعليل والحكمة في أفعال الله -كما- هو القول الصحيح، وهذا القول جعلهم يثبتون القدر بمراتبه الأربع مع قيام الحجة على العباد في باب التكليف، دون أن يكون بين القدر والشرع تناقض أو تنازع كما حدث مع مخالفيهم[83].

ثانياً: التحسين والتقبيح بين السلف والمخالفين

أول من بحث هذه المسألة من أهل الكلام هو الجهم بن صفوان حين وضع قاعدته المشهورة: "إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود الشرع"[84]، وقال: "إن العقل يوجب ما في الأشياء من صلاح وفساد وحسن وقبح، وهو يفعل هذا قبل نزول الوحي، وبعد ذلك يأتي الوحي مصدقًا لما قال به العقل من حسن بعض الأشياء وقبح بعضها"[85]، وقد أخذ بهذا القول المعتزلة، وأخذه عنهم الكرامية، وقد وقع الخلاف في التحسين والتقبيح على ثلاثة أقوال هي:

أولاً- قول المعتزلة الذين ذهبوا إلى إثبات الحسن والقبح بالعقل وجعلوا حسن الأفعال وقبحها للعقل فقط، وقالوا: إن حسن الأشياء وقبحها صفتان ذاتيتان في الأشياء، والفعل حسن أو قبيح، إما لذاته، وإما لصفة من صفاته اللازمة له، والشرع كاشف ومبين لتلكما الصفتان فقط[86].

ثانيًا- قول الأشاعرة: ذهب الأشاعرة إلى القول بالتحسين والتقبيح الشرعيين لا العقليين: فقالوا: لا يجب على الله شيء من قبل العقل، ولا يجب على العباد شيء قبل ورود السمع. وأن الحسن والقبح الذي يتعلق به المدح والثواب، والذم والعقاب، إنما يدرك بالشرع فحسب، وليست الأشياء في ذاتها حسنة ولا قبيحة بل توصف بذلك باعتبارات غير حقيقية، وقالوا أن الحسن والقبح في الأشياء اعتباري ونسبي، أي: أنه ليس صفة لازمة وذاتية في الشيء، وإنما يعرف حسن الأشياء وقبحها باعتبارات إضافية"[87].

---

(79) - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (460/8).

(80) - القاضي: المغني في أبواب العدل والتوحيد (92/11-93).

(81) - ابن كلاب هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب (بضم الكاف وتشديد اللام) القطان البصري كان من علماء الدين السنة، وأبرز المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة. أخذ عنه الكلام داود بن علي الظاهري، قاله أبو الطاهر الذهلي. وقيل: إن الحارث المحاسبي أخذ علم النظر والجدل عنه أيضاً. وكان يلقب كلاباً؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته. وأصحابه هم الكلابية، وكان يرد على الجهمية والمعتزلة، من كتبه التي ذكرت في تراجمه: خلق الأفعال، والرد على المعتزلة.

(82) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 245).

(83) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 248).

(84) - الشهرستاني: الملل والنحل، (2./1).

(85) - النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، (346/1).

(86) - عمارة: المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، (ص: 137).

(87) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 250).

ومن أقوالهم في تقرير ذلك، ما قاله الآمدي[88]: "إن الحسن والقبح ليس وصفا ذاتيًا للحسن والقبيح، ولا أن ذلك مما يدرك بضرورة العقل ونظره، بل إطلاق لفظ الحسن والقبح عندهم باعتبارات غير حقيقة، بل إضافية، يمكن تغيرها وتبدلها بالنظر إلى الأشخاص والأزمان والأحوال"[89]

ثالثًا- مذهب أهل السنة والجماعة:جاء مذهبهم وسطًا بين المعتزلة والأشاعرة، فوافق أهل السنة المعتزلة في قولهم: إن للأفعال حسنًا وقبحًا ذاتيين يمكن إدراكه بالعقل، خالفوهم حين قالوا بترتب التكليف والعقاب على ذلك الحكم العقلي، كما خالفوهم حين أوجبوا على الله ما حسنته عقولهم وحرموا عليه ما قبحته عقولهم، وخالف أهل السنة الأشاعرة في زعمهم أن تلك الأفعال لم تثبت لها صفة الحسن والقبح إلا بخطاب الشرع، وزنها في ذاتها ليست حسنة ولا قبيحة، ووافقوهم في قولهم بأن التكليف والعقاب موقوف على خطاب الشرع، وفي إثباتهم للحسن والقبح الشرعيين.

ويمكن إجمال مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات حسن بعض الأفعال وقبحها بالعقل والشرع، ووجود الثواب على فعل الأفعال الحسنة، والعقاب على فعل الأفعال القبيحة، إنما هو من قبل الشارع، فلا يجب على المكلف شيء قبل ورود الشرع.

قال ابن القيم رحمه الله: "وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم أن القبح ثابت للفعل نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة[90]، وقد بين شيخ الإسلام أنواع الحسن والقبح في الأفعال على ثلاثة أنواع هي[91]:

-أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العام، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، ويرى غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، أن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ولو لم يبعث إليهم رسولا، وهذا خلاف النص.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا وإذا نهى عن شيء صار قبيحًا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

النوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به، يتضح من هذا "أن المصلحة تنشأ من الفعل المأمور به تارة، ومن الأمر تارة، ومنهما تارة، ومن العزم المجرد تارة"[92].

ثالثاً: وجوب فعل الأصلح بين السلف والمخالفين

وقع الخلاف في فعل الله عز وجل للأصلح على قولين هما:

- قول المعتزلة الذين يوجبون على الله فعل ما هو في صالح العباد، لأنه يؤدي إلى القول بأن العباد هم خالقي أفعالهم، لأن الله سبحانه لو خلقها ثم عاقبهم عليها، لكان في ذلك ظلم لهم، ناهيك على أن يفعل شيء ليس في صالحهم، [93] فالمعتزلة يرون وجوب فعل الصلاح للعباد، بل يرون أن الله يفعل ما هو أصلح وليس صالح، فهناك الصالح وهناك الأصلح، وقال جمهورهم أنه يجب على الله فعل الأصلح ما عدا بشر بن المعتمر الذي يوجب فعل الصالح فقط؛ بحجة أن الأصلح لا غاية ولا نهاية له، [94] بل إن معتزلة بغداد، أوجبوا على الله فعل الأصلح للعباد.[95]

ويعتقد معتزلة البصرة، أن على الله فعل الأصلح في الدين فقط، وهذا الذي عليه القاضي عبدالجبار[96]، وهذا مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، الذين لا يقولون بوجوب شيء على الله سبحانه وتعالى، لاستحالة موجب فوقه يوجب عليه شيئًا. فكل نعمة من الله على خلقه هي تفضل منه وتكرم، حتى ما أوجبه الله على نفسه، فهو من باب التفضل.

القول الثاني: يرى الأشاعرة وأهل السنة أنه لا يجب فعل الأصلح على الله -تعالى- بل له أن يفعل من يشاء ويحكم بما يريد، واختلفوا على قولين:

---

(88) - الآمدي: هو علي بن محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الآمدي، شيخ المتكلمين في زمانه، ولد في آمد، من تصانيفه: الإحكام في أصول الأحكام، أبكار الأفكار وغيرها، توفي (631هـ)، انظر طبقات الشافعية (79/2)، لسان الميزان (134/3).

(89) - أبي الحسن علي الآمدي: أبكار الأفكار، (ص: 173).

(90) - ابن القيم الجوزية: مفتاح دار السعادة، (7/2).

(91) - أنظر ابن تيمية، كتاب النبوات (1/ 453)

(92) - ابن تيمية: مجموع الفتاوي، (434/8-436).

(93) - ابن القيم الجوزية: مفتاح دار السعادة، (60/2).

(94) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 264).

(95) - المعتق: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (ص: 198-199).

(96) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 261-262).

الأول: أن خلق الله وأمره متعلق بمحض المشيئة، وهذا قول الجهمية[97].

الثاني: أن الله أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ذهب جمهور العلماء إلى أنّه إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله، وأن إرسال الرسل مصلحة عامة، وإن كان ضرر على بعض الناس لمعصيته، فإن الله كتب في كتاب فهو عنده موضوع فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي[98]

رابعاً: الاستطاعة، وأنواعها بين السلف والمخالفين

عرّف المتكلمون الاستطاعة بأنها: "صفة وجودية يتأتى معها العقل بدلاً عن الترك والترك بدلاً عن الفعل"[99].

وهناك نوعان من الاستطاعة:

1- استطاعة قبل الفعل، وهي مناط التكليف؛ فإذا لم توجد فلا تكليف. مثل: الصحة، وحصول الأسباب التي لابد منها في الفعل.
2- استطاعة مقارنة للفعل، وهي التي تكون معه، وبها يكون، وهي ليست مناطًا للتكليف، بل الله يمنحها لمن يشاء.

وقد وقع الاختلاف في الاستطاعة بين الفرق الإسلامية على أقوال، هي:

الأول: قول المعتزلة الذين أثبتوا الاستطاعة قبل الفعل ونفوا أن تكون معه؛ لأن الله عندهم لا يقدر أن يهدي أحدًا، ولا يضل أحدًا، بل العبد هو الذي يتصرف في نفسه، فلو كانت القدرة مع الفعل لوجب أن لا يقدر كافر على الإيمان، ولو لم يقدر عليه لم يحسن من الله تعالى أن يأمره به؛ لأن الله تعالى لا يكلف العباد ما لا يطيقون"[100]، ومذهب المعتزلة في هذه المسألة كسائر مذاهبهم في القدر، مخالف للمذهب الصحيح، الذي عليه أهل السنة والجماعة، إذ أن أهل السنة يثبتون الاستطاعتين، يقول شيخ الإسلام عنهم: إنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم المؤثر لابد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر[101].

الثاني: قول الجهمية الذين يعتقدون أن ليس للإنسان استطاعة مطلقًا، بل له قدرة شكلية تسمى فعلاً مجازًا، وقالوا بنفي الاستطاعة لا مع الفعل ولا قبله، وذلك لأن العبد عندهم لا اختيار له"[102].

الثالث: قول الأشاعرة بأن الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله، فالعبد قادر على كسبه وقدرته ثابتة عليه، بدليل أن العبد إذا ارتعدت يده، ثم إنه حركها قصدًا، فإنه يفرق بين حالته، في الحركة الضرورية وبين الحالة التي اختارها واكتسبها[103].

القول الرابع: قول أهل السنة والجماعة وهو إثبات الاستطاعتين، (الاستطاعة السابقة للفعل، والاستطاعة المصاحبة له، "فالاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف بالمخلوق به، فهي مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الأدوات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب"[104].

وقال شيخ الإسلام: "والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة، أن الاستطاعة متقدمة على الفعل، ومقارنة له أيضًا، وتقارنه أيضًا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره. فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له"[105].

خامساً: تكليف ما لا يطاق بين السلف والمخالفين

إن الطاقة هي الاستطاعة، وقد بين شيخ الإسلام أن الخلاف في هذا الموضوع ناتج عن عدم التفريق بين أمرين متعلقين بالنزاع في هذه المسألة:

1- ما يرجع إلى الفعل المأمور به، وهذا فيما يتعلق بالقضاء والقدر.
2- ما يرجع إلى جواز الأمر بالشيء، وهذا فيما يتعلق بمسائل الأمر والنهي.

(97) - ابن تيمية: منهاج السنة، (325/1).
(98) - رواه البخاري في التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء (7422).
(99) - عبد الرحمن البراك؛ شرح عقيدة الطحاوية، (ص: 327-328).
(100) - القاضي: الأصول الخمسة، (ص: 78-79).
(101) - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (686/4).
(102) - الشهرستاني: الملل والنحل، ص36
(103) - الجويني: الإرشاد، (ص: 178).
(104) - عبد الرحمن البراك: شرح العقيدة الطحاوية، (ص: 326).
(105) - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (686/4).

والذين خلطوا بين هذين القسمين وقعوا في المحظور، مثل قياس بعضهم أمر الله الكافر بالإيمان مع علمه تعالى أنه لا يفعل، بمسألة العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه، وجعلهم القسمين قسمًا واحدًا وأنه تكليف بما لا يطاق، فهذا جمع مخالف لما يعلم بالاضطرار من الفرق بينهما، وهو من مثارات الأهواء بين القدرية والجبرية.[106]

ولذا يرى شيخ الإسلام أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام، حيث قال: "فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام"[107]

وقد وقع الخلاف في تكليف ما لا يطاق على أقوال:

القول الأول: قول الجهمية بجواز تكليف ما لا يطاق مطلقًا، ومنه تكليف الأعمى البصر، والزمن أن يسير إلى مكة.[108]

القول الثاني: قول المعتزلة أن تكليف ما لا يطاق غير جائز، وذلك لأنه قبيح فعلاً مثل تكليف الأعمى نقط المصاحف يعد تكليفا بما لا يطاق، لأنه إذا أطاقه لوقع منه، وتكليف ما لا يطاق قبيح والله لا يفعل القبيح.[109] فيجب عند المعتزلة على الله إقدار العباد على التكليف تمام الإقدار، فكما أنه كلفهم، يجب عليه إقدارهم.

القول الثالث[110]: قول الأشاعرة ومذهبهم أن تكليف ما لا يطاق جائز، وبنوا ذلك على ما في مذهبهم من أنه لا يجب على الله شيء ولا يقبح منه شيء، لكنهم يقسمون ما لا يطاق أقسامًا، هي:

1- أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه، كتكليف الكافر الإيمان في حالة كفره، وهذا جائز عند جميع الأشاعرة، وهذا النوع هو ما لا يستطيعه المكلف لاشتغاله بضده فقط، وهو الذي منعه المعتزلة[111].

2- أن يمتنع الفعل نفسه، بكونه محالا كالجمع بين الضدين، واختلف فيه الأشاعرة، منهم من أجازه كالرازي ومنهم من منعه[112].

3- ألا تتعلق به القدرة الحادثة عادةً، كحمل الجبل، والطيران، فهذا يُجوّزه بعض الأشاعرة وإن لم يقع من خلال الاستقراء، وبعض المجوزين يحتج لذلك بتكليف أبي لهب الإيمان مع ورود الخبر أنه لا يؤمن[113].

القول الرابع: قول السلف ومذهبهم التفصيل، بأن يقال: تكليف ما لا يطاق على وجهين:

أحدهما: ما لا يقدر على فعله لاستحالته، وهو نوعان:

أ- ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران، وكالمقعد الذي لا يقدر على القيام، والأخرس الذي لا يقدر على الكلام.

ب- وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين، وجعل المحدث قديمًا، والقديم محدثا، ونحو ذلك.

فهذان النوعان قد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع، وأنه لا يجوز تكليفه.[114]

والثاني: ما لا يقدر عليه لاستحالته، ولا للعجز عنه، لكن لتركه والاشتغال بضده، مثل تكليف الكافر الإيمان في حال كفره، فهذا جائز خلافًا للمعتزلة، لأنه من التكليف الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة. ولكن إطلاق تكليف ما لا يطاق على هذا مما منعه جمهور أهل العلم، وإن كان بعض المنتسبين إلى السنة قد أطلقه في ردهم على القدرية[115].

وما احتج به بعض الأشاعرة من جواز تكليف الممتنع عادة، بقصة أبي لهب، فشيخ الإسلام يرى أن هذا خطأ، لأن من أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار، بعد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له إلى الإيمان، فهذا قد حقت عليه كلمة العذاب، فهو كالذي يعاين الملائكة وقت الموت، فلم يبقَ هذا مخاطبًا من جهة الرسول بالأمرين المتناقضين. قال تعالى: (فلمْ يكُ ينفعهم إيمانُهم لمَّا رأوا بأسَنَا)[116]

فأبو لهب قد حقّت عليه كلمة العذاب، فلا ينفعه الإيمان[117].

وعلى هذا فالقول الراجح هو التفصيل فيها، ومن ذلك يتبين خطأ المعتزلة والجهمية وبعض الأشاعرة. علمًا أن من الأشاعرة من ذكر القول الحق بتفصيله في هذه المسألة.

---

(106) - ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، المسمى موافقة صريح المعقول لصريح المنقول، (1/64-65).

(107) - ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، (1/65).

(108) - ابن تيمية: أنظر مجموع الفتاوى، (8/297).

(109) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 274)، وشرح الأصول الخمسة، (ص: 396).

(110) - المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، (3/1327).

(111) - الشريف الجرجاني: شرح المواقف، (2/331-332).

(112) - الجويني: الإرشاد، ص226.

(113) - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (8/295).

(114) - أنظر بن تيمية: مجموع الفتاوى، (8/295).

(115) - ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، (1/60).

(116) - غافر: 85.

(117) - بن تيمية: مجموع الفتاوى، (8/438).

سادساً: تنزيه الله عن الظلم بين السلف والمخالفين

الظلم مبني على مسألة التحسين والتقبيح، وقد وقع الخلاف في معنى الظلم بين الفرق على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول الجهمية والأشاعرة فقالوا في تعريف الظلم: "إما أنه التصرف في ملك الغير، أو أنه مخالفة الآمر الذي تجب طاعته[118]"، وهم يقولون: الظلم بالنسبة لله غير ممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده فإنه عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدور، وهو محال لذاته كالجمع بين الضدين، وكون الشيء موجدًا معدومًا[119].

ويذهب أكثرهم إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يفعل الظلم مع قدرته عليه. ولكن بعضهم يقول أن الله لا يستطيع فعل الظلم، مثل: النظام[120] والجاحظ[121]؛ بحجة أن ذلك يوجب النقص عليه حسب زعمهم، وقاسوا هذا الظلم على أفعال العباد، فضربوا له من أنفسهم الأمثال، وشبهوه في الأفعال -ما يحسن منها وما لا يحسن- بعباده، فضربوا له من أنفسهم الأمثال ولم يجعلوا له المثل الأعلى، فحرموا عليه، وأوجبوا بناء على هذه الأقيسة الباطلة، ولذلك فهم يسمون مشبهة الأفعال، وأقاموا على ذلك بعض الأمور الباطلة، ومنها: أن الله لا يهدي ضالاً ولا يضل مهتديًا، وأنه سبحانه إذا أمر العبد بتكليف معين ولم يعنه عليه بجميع وجوه الإعانة، كان ظالما له، والله عندهم عدل لا يظلم، لذلك ليس هو خالق أفعال العباد، بل هم خالقي أفعالهم بدون مشيئته وقدرته، لأنه لو خلقها ثم عاقبهم عليها لكان ذلك ظلمًا. إلى غير ذلك من الأمور الباطلة[122].

قال القاضي عبدالجبار: "كل قبيح يقع في العالم فهو من أفعال العباد، والله تعالى غنيٌ عن فعله"[123].

فالله عند المعتزلة عدل لا يظلم لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب، لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، بل العباد يفعلون ذلك بغير مشيئته، والله لم يخلق شيئًا من أفعال العباد لا خيرًا ولا شرًا، لأنه لو كان خالقًا لها ثم عاقب العاصين لكان ظالمًا لهم[124].

القول الثالث: قول أهل السنة الذين عرّفوا الظلم بأنه: وضع الشيء في غير موضعه، وهذا معناه في اللغة، يقال: من أشبه أباه فما ظلم، ومن استرعى الذئب فقد ظلم[125].

وعلى هذا المعنى بنى أهل السنة تعريفهم للظلم الذي نزّه الله نفسه عنه فقالوا: إن الله تعالى حكم عدلٌ يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئًا إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوى بين مختلفين[126]، وعلى هذا فالظلم الذي حرّمه الله على نفسه، وتنزّه عنه فعلاً وإرادة هو ما فسّره به سلف الأمة وأئمتها أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يعذب بما لم تكسب يداه، وأنه لا ينقص من حسناته فلا يجازى بها أو ببعضها، وهذا هو الظلم الذي نفى الله خوفه عند العبد بقوله تعالى: (ومن يعملْ من الصالحاتِ وهو مؤمنٌ فلا يخافُ ظُلمًا ولا هَضمًا)[127]، قال المفسرون لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره ولا ينقص من حسناته، وقيل: يظلم بأن يؤاخذ بما لم يعمل[128].

والله تعالى قادرٌ على الظلم، ولكنه تعالى نزّه نفسه عنه، وحرّمه على نفسه، وقد وردت أدلة كثيرة في ذلك، كحديث أبي ذر رضي الله عنه: يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا[129].

---

(118) - الأشعري رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، (ص: 14).

(119) - ابن القيم: مفتاح دار السعادة، (106/1)

(120)- هو إبراهيم بن سيّار بن هانئ النظّام البصري، وُلد سنة 185 هـ/777م في البصرة، تتلمذ على يد أبي هذيل العلاف في الاعتزال، ثم انفرد عنه وكوّن له مذهباً خاصاً (النظامية)، وكان أستاذ الجاحظ، توفي وهو شاب في نحو السادسة والثلاثين من عمره سنة 221 هـ/836م في بغداد. كان من كبار الفقهاء، وهو من أكابر المعتزلة. حتى قيل هو اكبر شخصيات المعتزلة.

(121) - الجاحظ هو أبو عمرو عُثمان بن بحر، الشَهير بالجاحظ.، أديب عربي كان من مشاهير العصر العباسي وكان الجاحظ لسان حال المعتزلة في زمانه، فرفع لواء العقل وجعله الحكم الأعلى في كل شيء، ، ولد في البصرة سنة 775 وتوفي سنة 868 (92–93 سنة)، تعلم لدى إبراهيم النظام، وهو فقيه لغوي، وكاتب، وشاعر، وعالم أحياء، وعالم حيوانات، ومؤرخ من كتبه الرسائل، والبيان والتبيين، وكتاب الحيوان، والبخلاء،

(122) - المحمود: القضاء والقدر، (ص: 282-284).

(123) - القاضي: شرح الأصول الخمسة، (ص: 76).

(124) - ابن تيمية: جامع الرسائل، (123/1).

(125) - لسان العرب: مادة (ظلم).

(126) - ابن تيمية: جامع الرسائل، (124/1).

(127) - طه: 112.

(128) - ابن تيمية: منهاج السنة، (90/1-91).

(129) - رواه مسلم: رقم (2577) الجزء الثاني، (ص: 55).

سابعاً: الإرادة وأنواعها بين السلف والمخالفين

وقد وقع الخلاف بين الفرق حول كون الإرادة تستلزم الرضا والمحبة، بمعنى: هل إرادة الله للأمور والأفعال، يلزم منها محبته لها ورضاه عنها، وقع الخلاف بينهم على قولين:

القول الأول: قول المعتزلة، والجهمية، وأغلب الأشاعرة أن الإرادة تستلزم الرضا والمحبة، قال شيخ الإسلام: "فإن الجهمية والمعتزلة كلاهما يقول: أن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح، وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا"[130].

فإرادة الله للأفعال عندهم مستلزمة لمحبته ورضاه، فقالوا: من المعلوم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ويكره الكفر والفسوق والعصيان، فيلزم من ذلك أن تكون كل المعاصي التي في الوجود واقعة دون مشيئته وإرادته، وبخلاف أمره ومحبته ورضاه. فالمحبة والرضا عن أفعال العباد بمثابة الأمر بها، وكذلك الإرادة، فالله عندهم غير مريد إلا لما أمر به.

وبناءً على ذلك أولوا كل ما في القرآن من الآيات والدلائل الصراح لإرادة الله كل ما يحدث في هذا الكون[131].

فمن أقوال المعتزلة في ذلك، قول عبدالجبار الهمذاني: "ولا يصح أن يقال أن المحبة غير الإرادة"[132].

ثم يقول: "فثبت أن كل من جازت عليه الإرادة جازت عليه المحبة، وأنه -تعالى- إذا صح كونه مريدًا صح كونه محبًا"[133].

ومن أقوال الأشاعرة في ذلك قول الباقلاني (403هـ)[134]: واعلم أنه لا فرق بين الإرادة والمشيئة، والاختيار، والرضا، والمحبة على ما قدمنا. واعلم أن الاعتبار في ذلك كله بالمآل لا بالحال، فمن رضى سبحانه عنه لم يزل راضيًا عنه، لا يسخط عليه أبدًا، وإن كان في المحال مطيعًا.

فالله عندهم مريد للخير فقط في هذا الكون، وهذا مخالف للعقل والشرع والفطرة كما سيتضح عند استعراض قول أهل السنة.

القول الثاني: قول عامة أهل السنة المثبتين للقدر

قالوا: إن الإرادة لا تستلزم الرضا والمحبة، بل بينهما فرق وهذا ثابت بالعقل والشرع والفطرة.

فأما العقل والفطرة: فقد يريد الإنسان شيئًا ولا يحبه مثل الدواء.

أما الشرع: فقد نص القرآن أن كل ما في الكون هو بمشيئة الله وقدرته، قال تعالى: (وما تشاؤون إلا أن يشاءَ اللهُ ربُّ العالمين)[135]، حتى ضلال البشر فهو بإرادة الله، يقول سبحانه: (فمن يُرِدِ اللهُ أن يهديَهُ يشرحْ صدرَهُ للإسلامِ ومن يُرِدْ أن يُضلّهُ يجعلْ صدرَهُ ضيّقًا حَرَجًا)[136]

وقال أهل السنة: أن هناك نوعين من الإرادة:

نوع يستلزم رضا الله ومحبته وهي الإرادة الشرعية: وهي توافق محبة الله ورضاه ولا يلزم تحققها.

ونوع غير مستلزم لذلك، وهي الإرادة الكونية: وتشمل المؤمن والكافر، والبر والفاجر، وبها يريد الله المعاصي. ولا يلزم منها محبة الله ورضاه عن المراد، ولكن يلزم وقوع المراد وتحققه[137].

فإرادة الله لضلال الإنسان من قبيل الإرادة الكونية وإرادته لهدايته من قبيل الإرادة الشرعية. ويظهر ذلك في قوله تعالى: (واللهُ لا يُحبُ الفسادَ)[138]، فرغم أنه أراد ضلال الإنسان إلا أنه لا يحبه ولا يرضاه.

ثامناً: أفعال العباد (بين التسيير والتخيير) بين السلف والمخالفين

اختلفت الفرق في ذلك على أقوال، هي:

---

(130) - ابن تيمية: الاحتجاج بالقدر، (ص: 66)

(131) - المرجع السابق، ص66-67.

(132) - الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط1، عالم الكتب، 1407هـ - 1987م، (ص: 13).

(133) - القاضي الهمذاني: المغني في أبواب العدل والتوحيد، ج6، القسم الثاني، (ص: 5).

(134) - الباقلاني: هو محمد بن الطيب أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني، من كبار متكلمي الأشاعرة وفضلائهم، كان يثبت كثيرًا من الصفات التي نفاها متأخرو الأشاعرة، ويعد من علماء الأشاعرة الذين خطوا بالمذهب الأشعري خطوات كبيرة، ولد (338هـ)، وتوفي (403هـ)، له عدد من الكتب منها: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، وإعجاز القرآن، والإنصاف. انظر سير أعلام النبلاء (190/17)، والأعلام (46/7).

(135) - التكوير: 29

(136) - الأنعام: 125

(137) - محمد بن عثيمين: شرح العقيدة الواسطية، (222/1-223).

(138) - البقرة: الآية (205).

القول الأول: قول الجهمية الذين قالوا أن العبد مجبر على عمله مسلوب الإرادة والاختيار لأفعاله، مثله مثل حركة النائم وحركة الأشجار وتمايلها بفعل الرياح، وأن الأعمال تنسب إلى العباد مجازًا، قال جهم: "لا فعل ولا عمل لأحد غير الله -تعالى- وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به"[139].

القول الثاني: قول المعتزلة ويقولون بخلق العباد لأفعالهم، وأنها ليست مخلوقة لله -تعالى- قال عبدالجبار: وهو يتكلم عن خلق الأفعال: "والغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم المحدثون لها"[140].

وقال أيضًا: "اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها، ولا محدث سواهم، وأن من قال أن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين"[141]، وقال القاضي عبدالجبار: "إن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصارفنا مع سلامة الأحوال إما محققًا وإما مقدرًا، فلولا أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا وإلا لما وجب ذلك فيها؛ لأن هذه الطريقة تثبت احتياج الشيء إلى غيره، كما يعلم احتياج المتحرك إلى الحركة والساكن إلى السكون، وهذه هي الدلالة المعتمدة"[142]، وقول المعتزلة بأن الأفعال ليست مخلوقة لله -تعالى- يرجع اعتقادهم أن في نسبة الفعل إلى الرب تعالى ما ينسب إليه القبيح من الظلم المنافي لإرادة الحكمة والعدل[153].

القول الثالث: قول الأشاعرة الذين وافقوا أهل السنة في مسألة خلق أفعال العباد لاختيارية والاضطرارية فقالوا: إنها مخلوقة لله تعالى، وأقاموا الأدلة النقلية والعقلية على صحة هذا القول، ولكنهم خالفوا أهل السنة في أنهم نسبوا فعل الإنسان الاختياري إليه كسبًا لا خلقًا، قال شارح أم البراهين: "والكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير"[143]، فهم يقولون: إن الفعل فعل الله تعالى، وقدرة العبد ما هي إلا سبب اقتراني يوجد الفعل عنده لا به، وكان هذا هو مذهب الأشعري، وعليه بنى النظرية المعروفة بالكسب.

القول الرابع: قول أهل السنة والجماعة

قالوا إن العباد هم الفاعلون حقيقة لأفعالهم، وأن لهم مشيئة، ولكن هذه المشيئة تحت مشيئة الله تعالى، وأن الله سبحانه هو الخالق لكل شيء من الأعيان والأوصاف والأفعال وغيرها، وأن مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة، وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقًا لما علمه منها بعلمه القديم، ولما كتبه وقدّره في اللوح المحفوظ، وأن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء: إما بالمدح والمثوبة، وإما بالذم والعقوبة، وأن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلا لا ينافي نسبتها إلى الله إيجادًا وخلقًا؛ لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها"[144].

ويقول الإمام الطحاوي[145]: "وأفعال العباد خلق الله، وكسب من العبد"[146].

فأفعال العباد كسب لهم، أي أنهم هم الموصوفين بها وفاعلين لها حقيقة، فالعباد هم المصلين والصائمين، والمطعمين والعاصين، فهي أفعالهم على الحقيقة، والله سبحانه هو الذي خلقهم وخلق أفعالهم وقدرتهم وإرادتهم، فخلق الله لأفعال العباد لا يعني سلب المشيئة والقدرة منهم، ولكن يعني أن مشيئتهم وقدرتهم خاضعة لمشيئة الله وقدرته، يقول الله سبحانه وتعالى: (لمن شاءَ منكم أنْ يستقيمَ، وما تشاؤون إلا أن يشاءَ الله ربُّ العالمين)[147] فهذا هو المذهب الموافق للواقع والعقل؛ فالإنسان يعلم أن له مشيئة وقدرة، بهما يفعل وبهما يترك. ويميز بين ما يقع منه بإرادته مثل المشي، وما يقع منه بغير إرادته مثل الارتعاش، والكون كله مملوك لله تعالى، والإنسان جزء من هذا الكون.

(139) - البغدادي: الفرق بين الفرق، (ص: 158).

(140) - القاضي: شرح الأصول الخمسة، (ص: 323).

(141) - القاضي: المغني في أبواب التوحيد، (8/3).

(142) - القاضي: شرح الأصول الخمسة، (ص: 337).

(143) - السنوسي: أم البراهين وشرحها، (ص: 45).

(144) - هراس: شرح العقيدة الواسطية، (ص: 261).

(145) - هو الإمام العلامة الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم الأزدي الطحاوي الحنفي، ولد (237هـ)، صنف في اختلاف العلماء وفي الشروط وفي أحكام القرآن العظيم ومعاني الآثار، توفي (321هـ)، انظر: تذكرة الحفاظ، (808/3).

(146) - البراك: شرح العقيدة الطحاوية، (ص: 329).

(147) - التكوير: 28-29.

تاسعاً: الطبع والختم والهدي والإضلال بين السلف والمخالفين

إن الحديث عن الهدي والضلال والطبع والختم، فرع عن الحديث في أفعال العباد، وقد اختلفت الفرق في هذه المسألة على أقوال، هي:

القول الأول: قول الجهمية بأن الهدي والضلال من فعل الله تعالى وليست فعلاً للعبد، والمراد بهما في حق الله تعالى ما يخلقه في العبد دون إرادة منه أو فعل أو اختيار، وهذا القول منهم مبني على رأيهم في مسألة خلق أفعال العباد، حيث لا تنسب أفعال العباد إليهم إلا على سبيل المجاز[148].

وتذهب الجهمية الجبرية إلى أن الله تعالى أكره العبد على ذلك، وأجبره، من غير فعل منه ولا إرادة ولا اختيار ولا كسب البتة، بل حال بين العبد وبين الهدى ابتداءً من غير ذنب ولا سبب من العبد يقتضي ذلك، بل أمره وحال مع أمره بينه وبين الهدى فلم ييسر له سبيلاً، ولا أعطاه عليه قدرة ولا مكّنه منه بوجه[149].

القول الثاني: قول المعتزلة أنه لا ختم ولا تغشية على الحقيقة، وإنما هو من باب المجاز[150].

ويقولون: إن المقصود بالختم والطبع هو شهادة الله -تعالى- على الكافرين، أو هو السواد في القلب[151].

وقالوا: ليس ذلك بمانع لهم من الإيمان، وقال الجبائي ومن تابعه: إن الله -تعالى- وسم قلوب الكفار بسمات وعلامات تعرفها الملائكة لتميز بها الكافر من المؤمن.

الخاتمة

أولا النتائج:

1- الايمان بالقضاء والقدر ركن هام من أركان الايمان، ومن وحّد الله وكذّب بالقدر فإن تكذيبه بالقدر نقضٌ للتوحيد.

2- اختلفت الفرق في موضوع الايمان بالقدر، فقالت الجبرية أن العباد مجبورون على أعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أفعال العباد، وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً، وأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، وللرد عليهم نقول إن الله تعالى أثبت للعبد إرادة ومشيئة، وأضاف العمل إليه.

3- قال المعتزلة: إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، والعبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله وقدرته فيه أثر، وللرد عليهم فإن الله تعالى خالق كل شيء، وكل شيء كان بمشيئته، وقد بين الله في كتابه أن أفعال العباد تقع بمشيئته، وأن الكون كله مملوك لله تعالى، والإنسان في هذا الكون مملوك لله تعالى، ولا يمكن للمملوك أن يتصرف في ملك المالك إلا بإذنه ومشيئته.

4- يتفق أهل السنة على أن العباد مأمورون بما أمر الله به، منهيون عما نهى الله عنه، ومتفقون على الإيمان بوعده ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة، ومتفقون على أنه لا حجة لأحد على الله في واجب تركه، ولا محرم فعله؛ بل لله الحجة البالغة على عباده، وما اتفق عليه سلف الأمة - أيضاً- وأئمتها مع إيمانهم بالقضاء والقدر، وأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأن العباد لهم مشيئة وقدرة، يفعلون بقدرتهم ومشيئتهم ما أقدرهم الله عليه مع قولهم: إن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾

5- الأشاعرةُ يرون أنَّ أفعالَ العبادِ على أمرين أولهما أن أفعال العباد هي مخلوقةٌ لله، وفي ذات الوقت هي كسبٌ من العِبَاد، ويفسرُ الأشاعرة الكَسْبِ بأنَّه وقوعُ الفعلِ مقارنًا للقدرةِ الحادثةِ، فيكون العبدُ له قدرةٌ، ولكن قدرته لا تأثيرَ لها في أفعالِه، بل هي قدرة فقط كعلامةً على الأفعالِ، وهم بذلك يقتربون جِدًّا من مذهب الجبريَّة وقولهم باطل.

6- أن الخلاف في موضوع تعليل أفعال الله ارتبط بالخلاف في القدر فمن نفى التعليل والحكمة في أفعال الله، دفعه ذلك إلى سلب العباد مشيئتهم، وإلى الزعم بأنهم مجبورون على أفعالهم، وليسوا فاعلين لها كما فعلت الجهمية، والأشاعرة، أما أهل السنة فإثباتهم للتعليل والحكمة في أفعال الله جعلهم يثبتون القدر بمراتبه الأربع مع قيام الحجة على العباد في باب التكليف فالإنسان يعلم أن له مشيئة وقدرة، بهما يفعل وبهما يترك، ويعد رأي ومعتقد أهل السنة هو الصواب وهو ما توصل إليه الباحث.

(148) - البغدادي: الفرق بين الفرق، (ص: 158-159).

(149) - ابن القيم: شفاء العليل، (277/1).

(150) - الزمخشري: الكشاف، (57/1).

(151) - مقالات الإسلاميين، (3239/1).

ثانياً: التوصيات:

1- يوصي الباحث بالمزيد من التعمق في موضوع الإيمان بالقدر ويدعو العلماء والباحثين للمزيد من الدراسة المتعمقة المثابرة في الموضوع والرد على الشبهات.

2- وضع برامج توعية بالتعاون مع وزارة الثقافة، ووزارة الشئون الدينية، تعتمد على توضيح العقيدة السليمة للنشء، وتوضح حقيقة الإيمان بالقدر.

3- إيلاء مزيد من الاهتمام للكتب والمؤلفات التي تكتب في موضوع الإيمان بالقدر، وتدقيقها بحيث يتم التصدي لمؤلفها ممن يبثون عقائد مخالفة، والرد على كل ما يرد فيها من شبهات، وشرح العقيدة الصحيحة، وإعادة الحق إلى نصابه، ليبقى كلام الله في مبناه وفي معناه محفوظا بلا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير.

4- التعمق في دراسة آراء الفرق المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة في موضوع الايمان بالقدر، وبيان عقائد تلك الفرق، والرد بشكل واضح ومفصل على شبهاتهم، والمساهمة في القضاء على البدع والأهواء وحماية الدين الاسلامي من الشك والريبة، وانحراف الرأي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: عبد الله شاكر محمد رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1413هـ

2- الأشقر، عمر بن سليمان بن عبد الله: القضاء والقدر، دارالنفائس للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الثالثة عشر، 1425هـ، 2005م

3- الآمدي: أبي الحسن علي: أبكار الأفكار، تحقيق. أحمد فريد المزيدي. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت، 1424هـ .

4- ابن القيم الجوزية: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله: شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل، ت: محمد الحلبي، دار الفكر، بيروت، 1398هـ.

5- ابن القيم الجوزية: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ت: محمد حامد الثقفي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1393هـ - 1973م.

6- ابن القيم الجوزية: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د: ت).

7- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ - 2004م.

8- ابن تيمية: الاحتجاج بالقدر، نشره قصي محب الدين الخطيب، ط2، المطبعة السلفية، القاهرة، 1399هـ.

9- ابن تيمية: جامع الرسائل، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1389هـ - 1969م.

10- ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، المسمى موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكتب، بيروت، 1971م.

11- ابن تيمية: شرح العقيدة الواسطية، تأليف محمد خليل هراس، دار ابن عفان، 1423هـ - 2002م.

12- ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1409هـ -1989م.

13- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي: النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، الجزء 1، 1420هـ/2000م

14- ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

15- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ط2، مؤسسة الريان، بيروت، 1417هـ.

16- ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي: لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

17- ابن هانئ: إسحاق لن إبراهيم بن هانئ النيسابوري: مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن هانئ النيسابوري، ت: زهير الشاويش، ط2، المكتب الإسلامي، 1400هـ.

18- أبي حامد الغزالي: الأربعين في أصول الدين، حقق وأخرج أحاديثه: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، مصر، 1390هـ - 1971م.

19- الإيجي: عبدالرحمن بن أحمد الإيجي: المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، (د: ت).

20- الترمذي أبو عيسى: سنن الترمذي (الجامع الكبير)، المحقق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1417هـ - 1996م.

21- الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه: محمد يوسف موسى، علي عبدالمنعم عبدالحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ - 1950م.

22- الجويني: العقيدة النظامية، تحقيق: زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، 1992م.
23- الخطابي: سليمان أحمد بن محمد الخطابي: معالم السنن، ط2، المكتبة العلمية، بيروت، 1401هـ-1981م.
24- الراغب الأصفهاني: أبي القاسم الحسين الراغب الأصفهاني: المفردات في علوم القرآن، ت: محمد جلال عيتاني، دار المعرفة، بيروت.
25- السنوسي: أم البراهين وشرحها، بحاشية الدسوقي، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، 1424هـ - 2003م.
26- الشريف الجرجاني: شرح المواقف في علم الكلام، تحقيق: أحمد المهدي، مكتبة الأزهر، (د: ت).
27- الشهرستاني: أبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق: عبدالأمير علي مهنا، علي حسين فاعور، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ - 1990م.
28- الصابوني: إسماعيل بن عبدالرحمن: عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ت: ناصر بن عبدالرحمن الجديع، ط1، دار العاصمة، 1419هـ - 1998م.
29- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: المعجم الأوسط، باب من اسمه خير، حققه: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الرقم: 3573، ج4، ص 46. دار الحرمين، القاهرة عام النشر: 1415 هـ - 1995 م
30- عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد الخشت، دار الكتب العلمية، بيروت، (د: ت).
31- عبدالرحمن البراك: شرح العقيدة الطحاوية، ط2، دار التدمرية، 1431هـ - 2010م.
32- العثيمين، محمد بن صالح: شرح العقيدة الواسطية، ط4، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1424هـ.
33- علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط7، دار المعارف، مصر، 1977م.
34- العنزي، رفعة .(ب ت)، مسألة القضاء والقدر عند الرازي في كتابه الأربعين (عرض ونقد). بحث مقدم من قسم الثقافة الإسلامية، جامعة الملك سعود.
35- عواد بن عبدالله المعتق: المعتزلة وأصولهم الخمسة، ط2، مكتبة الرشد، 1416هـ - 1995م.
36- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ط2، مؤسسة الرسالة، 1407هـ.
37- القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط1، عالم الكتب، 1407هـ - 1987م.
38- القاضي عبدالجبار الهمذاني: المغني في أبواب العدل والتوحيد، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم مدكور، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1384هـ - 1965م.
39- القاضي عبدالجبار الهمذاني: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبدالكريم عثمان، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1384هـ - 1965م.
40- محمد السفاريني الحنبلي: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار شرح الدرة المضيئة في عقيدة الفرقة المرضية، ط3، المكتب الإسلامي، 1411هـ - 1991م.
41- محمد عمارة: المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، ط1، المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م.
42- المحمود، عبدالرحمن: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، ط2، دار الوطن، الرياض، 1418هـ-1997م.
43- المحمود، عبد الرحمن بن صالح بن صالح: موقف ابن تيمية من الأشاعرة مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، 1415 هـ / 1995
44- النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي: شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، 1981م.
45- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان: مجمع الزواد ومنبع الفوائد، باب الإيمان بالقدر، رقم: 11835، ج7، ص404.